شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

وزير الوزارتين الفاشل

حرب داحس والغبراء جديدة تدور رحاها هذه الأيام في بلادنا التي من نحس حظها وسوء أقدارها أنها ما أن تخرج من حرب حتى تجد نفسها ملقاة في أتون حرب جديدة بفضل رجال تنصّبوا على رأسها وهم لا يصلحون حتى لرعي قطيع صغير من الماعز.

الحرب الجديدة يقف على جبهتيها المتقابلتين وزارتا الكهرباء والنفط اللتان يشرف عليهما احد نواب رئيس الوزراء، هو الدكتور حسين الشهرستاني الذي يبدو في موقف يشبه موقف النجار الذي بابه "مخلع" كما يقول المثل السائر.

وزارة الكهرباء أطلقت قذائفها باتجاه وزارة النفط محملة إياها المسؤولية عن تراجع إنتاج الكهرباء نحو ألف ميغاواط لامتناعها عن تأمين الوقود لوحدات توليد الطاقة الكهربائية، خصوصا خلال الأيام الماضية.

النفط ردت بصواريخ معلنة أن ما جهزته من الوقود للمحطات الكهربائية وصل إلى ١٢٠ ٪ من احتياجاتها ومتهمة وزارة الكهرباء بالعجز في توفير الطاقة الكهربائية للمواطنين.

لكن المتحدث باسم وزارة الكهرباء يقول ان "عددا من الوحدات التوليدية توقف بسبب شح الوقود وانخفاض ضغط الغاز"، وزاد بالقول ان النقص في الوقود أدى الى "توقف الخط الاستراتيجي المغذي لمناطق الوسط والشمال والفرات الأوسط (...) وتوقف وحدات محطات الموصل والتاجي والمسيب الغازية".

من جانبه أكد زميله المتحدث باسم النفط أن وزارته "جهزت المواطنين بالطاقة أكثر من وزارة الكهرباء وبساعات تصل ما بين ١٢ إلى ٢٤ ساعة يومياً من خلال تزويد المحطات الأهلية بالوقود في حين عجزت الكهرباء عن ذلك".

في غياب المعلومات المتاحة للإعلام (وهو غياب تنشط الحكومة للتشدد فيه عبر قوانين ومشاريع قوانين تقدمت بها إلى البرلمان للحد من حرية تدفق المعلومات غير المتوفرة أصلاً) ، ليس في وسعنا القطع في ما اذا كان الحق الى جانب هذه الوزارة أو تلك. والشخص الوحيد المفترض أن يكون أعرف الناس بالخفايا على هذا الصعيد هو وزير الوزارتين الشهرستاني.

الدكتور الشهرستاني، وهو أحد الصقور الشرسة في الحكومة، لا يبدو مكترثاً للمحنة التي يكابدها الناس من أزمة الكهرباء التي وعد هو ورئيس الوزراء غير مرة بانها في طريقها الى الحل (كان هذا قبل سنتين، وتكرر في العام الماضي والعام الحالي أيضاً)، فهو بحكم منصبه نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الطاقة من مسؤولياته الأساسية توفير الكهرباء للناس، والا لماذا يتسنم منصبه ويحظى بالامتيازات المادية والمعنوية التي يرتبها هذا المنصب؟

الحرب بين الوزارتين اللتين يديرهما الوزير الشهرستاني تعكس فشلاً يتحمل نصيباً كبيراً منه الدكتور الشهرستاني الذي يبدو انه كرّس كل طاقاته وكفاءاته وخبراته ووقته على مدى السنوات الأخيرة لقضية واحدة هي قضية الاتفاقات بين حكومة إقليم كردستان وشركات النفط العالمية، وهي قضية لم يستطع الدكتور المسؤول عن قطاع الطاقة في البلاد ان يساعد في حلها (حلها معروف ويكمن في تشريع قانون النفط والغاز الذي يبدو لنا مثل "قصة عنتر" الطويلة).

بعد هدر أكثر من ٥٠ مليار دولار في عشر سنوات

النزاهة البرلمانية تفتح ملف تسليح الجيش

كشفت لجنة النزاهة البرلمانية عن فتح ملف تسليح الجيش بعد عطلة عيد الفطر مباشرة، لافتة الى ان هناك اموالاً طائلة وكبيرة خصصت لشراء الاسلحة والمعدات للقوات الامنية الا انها كانت رديئة ومن مناشئ غير عالمية اضافة الى وجود هدر للمال العام وسرقات كبرى.

في حين اكدت اللجنة المالية وجود هدر للأموال التي خصصت لشراء الأسلحة للجيش منذ ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٢، متسائلة عن مصير هذه المبالغ الكبيرة.

□ بغداد/محمد صباح

وكان القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي ورئيس كتلة المواطن البرلمانية بيان جبر الزبيدي قد كشف في وقت سابق عن صرف (٥٠) مليار دولار من عام ٢٠٠٣ ولحد الان على تسليح الجيش.

وأوضح عضو لجنة النزاهة البرلمانية جواد الشهيلي لـ "المدى" "ان لجنته شكلت لجنة خاصة بالتعاون مع هيئة النزاهة للتحقيق في قضية الأموال المخصصة لتسليح الجيش منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٢ ،لافتا الى وجود ملفات فساد كبيرة تشوب هذه الأموال التي خصصت لغرض بناء الجيش بشراء المعدات العسكرية وبعض متطلباته الاساسية".

وتابع "أن هذه الأموال الكبيرة جدا تودع في صندوق خاص بإشراف القائد العام للقوات المسلحة ، لكن لا أحد يعرف حتى الآن تفاصيل وآلية عمل هذا الصندوق"، وزاد الشهيلي "قبل شهرين تم فتح ملف هذا الصندوق فوجدنا فيه خروقات كبيرة وكثيرة بعضها يصل الى هدر للمال العام وفيه فساد كبير".

وأضاف الشهيلي وهو نائب عن كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري "سوف نفتح ملف هذا الصندوق والاموال التي اودعت فيه والاشخاص الذين يشرفون عليه بعد فترة عطلة عيد الفطر المبارك، كما سنبحث ملف شراء الدبابات الاوكرانية الرديئة المنشأ بغية التوصل الى السراق الحقيقيين وتقديمهم الى المحاكم المختصة" مشيرا "الى وجود تلاعب كبير وهائل بهذه الاموال من قبل بعض المسؤولين عليه".

وتسعى الحكومة إلى تسليح الجيش بجميع صنوفه، حيث تعاقدت مع عدد من الدول العالمية المصنعة للأسلحة المتطورة لغرض تجهيز الجيش من مدرعات ودبابات مطورة وطائرات مروحية وحربية منها الـ F١٦ والتي أعلن مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي، في ١٣ أيار الماضي، أن الحكومة ستتسلم الدفعة الأولى منها عام ٢٠١٤.

يذكر أن الجيش يتكون من ١٥ فرقة عسكرية معظمها فرق مشاة يقدر عديد أفرادها بنحو ٣٥٠ ألف عسكري، ويملك ما لا يقل عن ١٤٠ دبابة أبرامز أميركية حديثة الصنع، إضافة إلى ١٧٠ دبابة روسية ومجرية الصنع، قدم معظمها كمساعدات من حلف الناتو للحكومة والمئات من ناقلات الجند والمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ، فضلاً عن عدد من الطائرات المروحية الروسية والأميركية الصنع، وعدد من الزوارق البحرية في ميناء أم قصر لحماية عمليات تصدير النفط.

وبدورها،اكدت اللجنة المالية النيابية عن وجود اموال كبيرة قد هدرت على شراء بعض الاسلحة الرديئة ،لافتة الى وجود صندوق خاصة توضع فيه الاموال المخصصة لتسليح الجيش منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الان.

وأكد عضو اللجنة احمد المساري في حديثه مع "المدى" "ان هناك صندوقا خاصا توضع فيه تخصيصات مالية لغرض شراء السلاح للجيش ،حيث تتم مداورات هذه الأموال في هذا الصندوق من سنة الى اخرى ،مبينا ان هناك مبالغ كبيرة وخيالية في هذا الصندوق التي تكون ادارته من قبل الحكومة .

واضاف "ان القائمين على تسليح الجيش لم يوفقوا في ذلك حيث ادخلوا معدات واليات رديئة ومن مناشئ لا تحمل اية مواصفات جيدة ،متسائلا اين صرفت هذه الاموال الطائلة التي كلفت البلد الكثير.

واشار الى ان "ديوان الرقابة المالية على اتصال دائم مع اللجنة المالية البرلمانية لغرض تزويدنا بالتقارير حول هذه الاموال وعمل هذا الصندوق يذكر أن الجيش السابق كان يملك ٢٠٠٠ دبابة قتال رئيسية، و٣٣٠٠ ناقلة جند وعربة مصفحة وعربة قتال هجومية، و١٥٠٠ بطارية مدفعية ميدان ثقيلة من مختلف العيارات، بالاضافة الى ٢٥٠ راجمة صواريخ وآلاف الصواريخ الموجهة المضادة للمدرعات والسفن.

لجنة النزاهة النيابية.. (أرشيف)

المؤبد لنساء القاعدة ... وضربات استباقية لجماعة "اليماني"

العلواني: القوات الأمنية تفرض على أهالي أبي غريب عقاباً جماعياً

□ متابعة /المدى

قال النائب عن ائتلاف العراقية خالد العلواني امس "أن الأجهزة الأمنية تفرض حالة عقاب جماعي على قضاء أبي غريب ومناطق أطراف بغداد نتيجة الإجراءات الأمنية المشددة والاعتقالات العشوائية".

وكانت قوات خاصة تابعة لوزارة الدفاع اعتقلت في تشرين الاول ٢٠٠٨ امرأة "تشرف على اعداد وتهيئة الانتحاريات في مناطق عمل القاعدة وخصوصا في محافظة ديالى"، كما قال متحدث باسم الوزارة حينذاك.

واوضح ان "القوة قبضت على ابتسام عدوان (٣٨ عاما) المشرفة على اعداد الانتحاريات ولقبها ام فاطمة على اثر ورود معلومات حول وجودها في قرية حمادي شرق بعقوبة".

وتابع ان "عدوان ورطت انتحارية فشلت في تفجير نفسها تدعى رانيا ابراهيم".

ورانيا التي تبلغ من العمر ١٥ عاما قالت بعد توقيفها ان زوجها وامراة اخرى ارغماها على ارتداء حزام ناسف يزن عشرين كيلوغراما لتفجير نفسها في حشد من الشرطة وسط سوق بعقوبة. لكن عناصر الشرطة اعتقلوها فور الاشتباه بها في ٢٥ اب٢٠٠٨.

ورانيا هي اصغر انتحارية في العراق تعتقل مع حزام ناسف.

الى ذلك قال النائب عن ائتلاف العراقية خالد العلواني أن الأجهزة الأمنية تفرض حالة عقاب جماعي على قضاء أبي غريب ومناطق أطراف بغداد نتيجة الاجراءات الامنية المشددة و٢٣ قضية اخرى لقيامها بعمليات ارهابية وتجنيد انتحاريات لصالح تنظيم القاعدة الارهابي في محافظة ديالى ايضا".

وكانت قوات خاصة تابعة لوزارة الدفاع اعتقلت في تشرين الاول ٢٠٠٨ امرأة "تشرف على اعداد وتهيئة الانتحاريات في مناطق عمل القاعدة وخصوصا في محافظة ديالى"، كما قال متحدث باسم الوزارة حينذاك.

واوضح ان "القوة قبضت على ابتسام عدوان (٣٨ عاما) المشرفة على اعداد الانتحاريات ولقبها ام فاطمة على اثر ورود معلومات حول وجودها في قرية حمادي شرق بعقوبة".

وتابع ان "عدوان ورطت انتحارية فشلت في تفجير نفسها تدعى رانيا ابراهيم".

ورانيا التي تبلغ من العمر ١٥ عاما قالت بعد توقيفها ان زوجها وامراة اخرى ارغماها على ارتداء حزام ناسف يزن عشرين كيلوغراما لتفجير نفسها في حشد من الشرطة وسط سوق بعقوبة. لكن عناصر الشرطة اعتقلوها فور الاشتباه بها في ٢٥ اب٢٠٠٨.

ورانيا هي اصغر انتحارية في العراق تعتقل مع حزام ناسف.

الى ذلك قال النائب عن ائتلاف العراقية خالد العلواني أن الأجهزة الأمنية تفرض حالة عقاب جماعي على قضاء أبي غريب ومناطق أطراف بغداد بالطارمية والرضوانية وغيرها على أسس طائفية ومذهبية مستخدمة ألفاظا نابية بالتعامل مع المعتقلين ، بالإضافة إلى الاعتداء عليهم بالضرب وإغلاق جميع الطرق المؤدية إلى القرى مما حمل الأهالي مشاق كبيرة في التنقل .

فيما كشفت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ذي قار، امس، عن وجود تحركات لإتباع "اليماني" في المحافظة، مؤكدة أن القوات الأمنية تعتزم تنفيذ ضربات استباقية لهم، فيما أشارت إلى أن قيادة الشرطة في المحافظة وضعت خطة امنية لحماية المواطنين خلال عيد الفطر.

وقال رئيس اللجنة الأمنية سجاد شرهان في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس محافظة ذي قار استضاف، أمس الأربعاء، في جلسة مغلقة قائد شرطة المحافظة لاطلاع المجلس على تفاصيل الوضع الأمني في المحافظة"، مؤكدا أن "قائد الشرطة تطرق لعودة تحركات حصلت قبل أيام لاتباع اليماني". وأضاف شرهان أن "شرطة المحافظة راقبت حركات هذه الجماعات واتخذت إجراءات أمنية مناسبة، وهي الآن بصدد تنفيذ ضربات استباقية لهذه المجاميع على غرار ما حصل خلال العام ٢٠٠٨".

وأشار رئيس اللجنة الأمنية إلى أن "قيادة الشرطة شرحت للمجلس تفاصيل خطتها الأمنية خلال أيام عيد الفطر وتوزيع الدوريات في المناطق المزدحمة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع أي خرق امني".

وظهرت الحركة اليمانية في العام ٢٠٠٤، ويقودهم احمد الحسن اليماني، ويعتبره اتباعه المبشر بقرب ظهور الإمام المهدي، وقد اندلعت اشتباكات مسلحة بين اتباعه والقوات الامنية في محافظات البصرة وذي قار والنجف خلال العام ٢٠٠٧، انتهت بمقتل واعتقال العديد من اتباعه.

يذكر أن المصادر الأمنية في محافظة ذي قار، ٣٨٥ كم جنوب بغداد، تشير إلى أن أربعة من قيادات أتباع اليماني معتقلين في سجن الناصرية صدرت بحقهم أحكام إعدام لتورطهم بقتل ضباط من شرطة المحافظة.

الصدري ينتقد مشروع التحالف: لا يلائم عمق الأزمة

العراقية غير متفائلة بالإصلاحات.. والكردستاني يطلب تضمينها المادة ١٤٠

□ متابعة /المدى

أبدت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي امس الأربعاء عدم تفاؤلها بالمشروع الذي يتبناه التحالف الوطني بشأن إيجاد حلول للازمة السياسية الحالية عبر إصلاح الدولة. فيما وصف رئيس كتلة الاحرار النيابية ضياء الأسدي العناوين العامة لورقة الاصلاح بغير الملائمة مع عمق الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد.يأتي ذلك في وقت شدد فيه ممثل حكومة إقليم كردستان في بغداد، على ضرورة أن تتضمن ورقة الإصلاحات حلاً جذرياً للمناطق المتنازع عليها، فيما انتقد الحكومة لتأخير تنفيذ بنود المادة ١٤٠.

وقال محمد إحسان في بيان نشر على موقع إقليم كردستان الرسمي، إن "الكرد يطالبون بأن تتضمن ورقة الإصلاح الخاصة بالتحالف الوطني والتي يعتزم تقديمها الى الأطراف السياسية الأخرى، حلاً جذرياً للمادة ١٤٠ وخطوات عملية لأعمال الحكومة"، مشددا على أن "الكرد لن يرضوا بأقل من ذلك".

وأضاف إحسان "سننتظر لمعرفة ما تتضمنه ورقة الإصلاح التي أقرها التحالف الوطني وعندها سنبدي رأينا بخصوصها، لأن الكرد ينتظرون خطوات عملية لتنفيذ المادة".

ووصل نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني برهم صالح، في ١٣ آب ٢٠١٢، إلى العاصمة بغداد للقاء رئيس الحكومة نوري المالكي وعدد من المسؤولين، فضلاً عن الاطلاع على ورقة الإصلاح التي طرحها التحالف الوطني.

وأبدت القائمة العراقية عدم تفاؤلها بالمشروع الذي يتبناه التحالف الوطني لحلول للازمة السياسية الحالية عبر الإصلاح في الدولة.

ووجه التحالف الوطني الشهر الماضي دعوة رسمية إلى جميع الكتل السياسية لبدء حوار مباشر بشأن إجراء حزمة إصلاحات لتجاوز الأزمة السياسية الحالية.

وقال عضو القائمة مظهر خضر لـ"اكانيوز" إن "الجميع مع إجراء إصلاح شامل في جميع المفاصل ولكن ليس هناك أمل بأن تجرى الإصلاحات وخصوصا ما يتعلق بمنصب وزير الدفاع" في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي.

وأضاف أن "العراقية عليها القبول بترشيح سعدون الدليمي كوزير للدفاع أو عدم حسم الملف حتى انتهاء الحكومة الحالية".

ويقول مقربون المالكي إن الأخير شرع في إجراء سلسلة إصلاحات سريعة منها إعادة ضباط الجيش السابق إلى الخدمة وتشكيل لجنة لإعادة النظر بقانون المساءلة والعدالة وبحث إمكانية إحالة أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى مجلس النواب.

الى ذلك صف رئيس كتلة الاحرار النيابية ضياء الأسدي العناوين العامة لورقة الاصلاح بغير الملائمة مع عمق الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد.

وقال الاسدي في تصريح لـ"الفرات نيوز" إن "الأزمة السياسية في البلاد أخذت حيزا كبيرا من التعقيد الذي لا يمكن ان يكون له حل دون ايجاد سبيل لتناول الأزمة تناولا عميقا يحيط بالحيثيات وسبل الحل الناجعة".

وأضاف أن "ورقة الاصلاح لم تتعمق بالشكل الكافي في اسباب الأزمة أهي متعلقة بالمركز والاقليم او بصناع القرار السياسي او بأي جانب من الجوانب لأن التشيخ يعد ركيزة مهمة في حل الأزمات".

وأشار الاسدي إلى أن "المعني الأول بعملية الاصلاح السياسي هو المواطن الذي يطمح لعيش حياة كريمة بعكس الورقة الاصلاحية التي يأتي اصلاحها من مفهوم سياسي يعتمد على المصالحة بين السياسيين فقط بعيدا عن اصلاح مؤسسات الدولة التي تهم المواطن ومصلحته".

وفي سياق متصل انتقد نائب عن تحالف الوسط ورقة الاصلاحات التي تبناها التحالف الوطني والخاصة بحلحلة الازمة السياسية الراهنة .

وقال النائب محمد اقبال لـ"أين " عملياً لم نلمس كثيراً من انجاز الاصلاحات على أرض الواقع ربما هناك نية ورغبة بهذه الاصلاحات ولكن تطبيق هذه النية والرغبة مازالت ضعيفة بحيث لم يلمسها المواطن او السياسي والسبب في ذلك غياب الاتفاق على ما نجده نحن من اصلاح في حين يرى البعض الاخر انه ليس اصلاحا بالاضافة الى تفاوت المصالح بين الكتل ولكننا نقول هنالك مطالب معروفة ومحددة لدى المواطن ونعتقد ان مصالح بعض الكتل تصطدم بما نطالب به".

وأشار الى ان "المشكلة اليوم هي عدم اطلاع اي جهة لحد الآن على ورقة الاصلاحات حيث لانستطيع ان نقول انها ورقة تفاوضية لكننا نؤكد ان العملية السياسية لن تستقر مالم يتحقق هذا الاصلاح سواء أطالبت بها القائمة العراقية ام التحالف الكردستاني ولن تمضي العملية السياسية بمسارها الصحيح مالم يتم تحديد طبيعة النظام السياسي والاتفاق على منهجية ادارة الدولة بعيدا عن الاصطفافات السابقة".

وكان التحالف الوطني قد طرح ورقة اسماها بالاصلاحات السياسية ودعا رئيس لجنة الاصلاحات رئيس التحالف التحالف الوطني ابراهيم الجعفري في بيان تلاه في ٧ تموز الماضي من ثلاث نقاط جميع الاطراف المشاركة في العملية السياسية الى التعامل مع مبادرة الحوار على اساس الالتزام بالدستور واصلاح مؤسسات الدولة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون